الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الإثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيانات استهلالية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بجميع الوفود في هذه الجلسة، ولا سيما تلك التي تنضم إلينا للمرة الأولى من عواصمها أو من مراكز عمل الأمم المتحدة الأخرى. وأود أن أعرب بصفة خاصة عن ترحيبي الحار بسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة، الموجود هنا اليوم ليتبادل معنا رؤيته للدورة الحالية للجمعية العامة. إننا سعداء جدا بوجوده بيننا. وأود أيضا أن أنوه بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو. وأود كذلك أن أتقدم بالتهاني الحارة للسفير صبري بوقدوم ممثل الجزائر على المهارة والطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. كما أود أن أشيد بسائر أعضاء المكتب السابق على كل ما قاموا به من عمل شاق لكفالة نجاح تلك الدورة.

وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، ستبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها – البنود من ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال. وقبل المضي قدما، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة.

(تكلم بالعربية)

بداية أتقدم بأحر التعازي للشعب الأمريكي على الحادث الأليم وفاجعة الصباح التي أدت إلى وفاة أبرياء ووقوع جرحى، وندعو لهم بالرحمة والشفاء العاجل ولعوائلهم بالمواساة وحسن العزاء.

تناول أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة (د-١) عام ١٩٤٦، المشاكل الناشئة عن اكتشاف الطاقة الذرية، بما يمثل أو أوجه التعاون العالمي في مواجهة تحد جديد للسلم والأمن الدوليين. أدى الوعي المتزايد بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، إلى تصويت ١٢٢ دولة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مؤيدة اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذا الإنجاز التاريخي يمثل أو معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي تم التفاوض بشأنها في غضون عشرين عاما. علينا أن نواصل العمل سويا من أجل تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يعد ضمانة حقيقية لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وإننا إذ نتشاطر جميعا الشواغل العميقة إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي هيمنت على الاهتمام الدولي وأدت إلى زيادة التركيز على أخطار الأسلحة النووية والحاجة إلى الالتزام بالمعايير الخاصة بحظر التجارب النووية، فإن ثمة حاجة ضرورية وملحة لتسريع وتيرة نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أقرب وقت ممكن. إننا نحتفل هذا العام، بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، التي تتيح لنا فرصة لتقييم النظام الحالي والحفاظ على التنسيق بين مختلف المبادرات الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، أسترعي انتباهكم إلى البرنامج الذي عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح على تطويره. وأتطلع إلى تبادل مثمر لوجهات النظر من أجل التصدي للتحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته.

إن استمرار فشل مؤتمر نزع السلاح – وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح – في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن منذ أكثر من عقدين، يدفعنا إلى ضرورة إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمة ومضاعفة جهودنا في هذا المجال.

وأود الإعراب عن الترحيب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل الماضي من هذا العام من قبل هيئة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويحدوني الأمل في أن يبعث هذا الإنجاز طاقة جديدة في هذه الهيئة المركزية ضمن آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، أتطلع إلى العمل بجدية وبحماس، للتوصل إلى اتفاق بشأن توصيات مهمة تلبي مشاغل الدول الأعضاء كافة خلال الدورة القادمة للهيئة. إن الطبيعة المتطورة لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا يشكلان مصدر قلق بالغ وتحديات لجميع الدول.

وهذا أمر ذو أهمية خاصة في سياق العولمة وتوسيع التجارة الدولية. ومن المهم إيجاد التوازن الصحيح بين التجارة المشروعة والأمن. وفي هذا الصدد، يعتبر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) صكا دوليا مناسبا ينظم تحديدا عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إل الجهات الفاعلة من غير الدول .

وقد أكد مجلس الأمن مجددا أهمية هذا القرار في قراره ٢٣٣٥ (٢٠١٦) بعد الاستعراض الشامل الذي أجرته لجنة القرار ١٥٤٠ بشأن حالة تنفيذه. ويمكن تحقيق أهداف القرار وتنفيذه من قبل الدول الأعضاء من خلال تكثيف الجهود الدولية والتعاون الدولي.

ويعد الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية عاملا رئيسيا في تأجيج النزاع المسلح والجريمة المنتشرة في جميع أنحاء العالم. فالتراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوافرها على نطاق واسع وذخائرها، يؤثران في استدامة العنف وشدته. ويشكل تزايد استخدام الذخائر المحرفة في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة آفة مروعة. وأرحب بمبادرة أفغانستان في هذه اللجنة بشأن التصدي للتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وسنحرص على مواصلة تحديث هذا القرار بتوافق الآراء.

وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن المجتمعات المسالمة وحدها هي القادرة على تحقيق المستوى المنشود من

التنمية المستدامة. إن تنظيم ومراقبة الأسلحة الصغيرة وسيلة هامة للحد من العنف المسلح وجعل المجتمعات أكثر أمانا وأكثر سلاما وأكثر اقتدارا على مواصلة التنمية المستدامة. ومن المشجع أن تتوجه الدول نفسها بالفعل نحو الاستفادة من آلية الإبلاغ القائمة بشأن الأسلحة الصغيرة لتحقيق أهدافها ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

ويشكل المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فرصة هامة لإحراز المزيد من التقدم بشأن هذه المسائل. وإنني واثق بأن الدول ستتمكن من إحراز تقدم في عام ٢٠١٨ لدعم تنفيذ تعزيز تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

(تكلم بالإنكليزية)

وأدعو الآن رئيس الجمعية العامة، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، إلى مخاطبة اللجنة.

السيد لايتشاك (رئيس الجمعية العامة) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة. وأود أيضا أن أهنئ المكتب، متمنيا له دورة ناجحة.

إن أملي في نجاح اللجنة ليس مجرد مزحة. فنجاحها حيوي لرفاه وبقاء الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ونزع السلاح والأمن الدولي هدف أساسي للمنظمة. وليس من قبيل الصدفة أن تلك الأولوية قد أُسندت إلى أول لجنة تم إنشاؤها من اللجان الرئيسية. وإذ يجتمع الأعضاء هنا لإنجاز أعمال اللجنة، يجب أن تركز جهودهم على كيفية إنقاذ الأرواح وتأمين الأحوال المعيشية وتحسينها. فاللجنة لديها إمكانات كبيرة لإحداث تغيير حقيقي في الميدان. والناس في البلدان والمدن والقرى يرغبون في التمتع بحياتهم في سلام. ويبحثون عن الاستقرار والأمن. وينبغي للجنة ألا تستهين بقدرتها على تيسير تهيئة تلك البيئة عندما تقوم بمعالجة المسائل الحساسة مثل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وسيسهم عمل اللجنة إسهاما كبيرا في جهودنا العالمية الرامية إلى الحيلولة دون تصعيد النزاعات إلى أزمات عالمية. ولا يسعني التشديد مهما قلت على مدى أهمية أن نعمل من أجل الوقاية باعتبارها أولوية رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة – سواء التقليدية أو الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة النووية – يخدم تعزيز العمر الافتراضي للسلام. ومن الضروري أن نعمل على تحقيق السلام، والأهم من ذلك، من أجل الحفاظ على السلام.

والواقع أن المناقشات بشأن نزع السلاح ليست سهلة. فغالبا ما تتصل بالمسائل البالغة الحساسية المتمثلة في الأمن القومي للدول. بيد أننا أحرزنا بعض أوجه التقدم. فقد اعتمدنا هذا العام معاهدة حظر الأسلحة النووية. إن تلك المعاهدة التاريخية، التي فتح باب التوقيع عليها قبل بضعة أيام تحديدا، تقربنا نحو تحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن نشيد بتلك الخطوة الهامة. كما يجب علينا أن نقر بأن هيئة نزع السلاح، وبعد قرابة عقدين من الجمود، توصلت إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة. غير أننا لا نزال نواجه العديد من التحديات. والإزالة النهائية والكاملة للأسلحة النووية ستتطلب منا التصدي للعديد من التعقيدات.

والبيئة العالمية المتغيرة لا تبعث على التفاؤل. فقد شهدنا تجارب نووية جديدة، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية يخيم على الملايين من الناس الأبرياء. ويُشرَد عدد غير مسبوق من الأشخاص بسبب النزاعات المسلحة. وتحديث ترسانات الأسلحة النووية آخذ في التزايد. وشهدنا الرعب الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية، والإنفاق العسكري العالمي تزايد

ليصل إلى ٦٨٦ ١ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، وفقا لما ورد في التقارير. واسمحوا لي أن أكرر ذلك المبلغ: ٦٨٦ ١ تريليون دولار. هذا بينما يعيش الملايين من الناس في فقر مدقع، مفتقين إلى الخدمات الأساسية، ويعانون الجوع. وبينما نزيد من الإنفاق على التسلح والدفاع، نعجز عن تأمين كوكبنا وصحتنا ورفاهنا بصورة كافية. ولذلك، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى استنهاض الإرادة السياسية للقيام بالمزيد. ويجب أن نبدي الشجاعة ونتحلى بالمرونة من أجل المضي قدما بالهدف النهائي المتمثل في كفالة بيئة سلمية وآمنة للجميع.

وبينما تعمل اللجنة بشأن تلك المسائل خلال هذه الدورة، ينبغي ألا نتخذ المواقف من أجل اتخاذ المواقف فقط. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نتبع نهجا بناء ونتواصل مع أصحاب المواقف المخالفة. وينبغي أن نحقق نتائج ملموسة من شأنها أن تحدث أثرا على حياة الناس الذين نمثلهم. وبينما يعمل أعضاء اللجنة بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب من أجل إنجاز جدول أعمالهم، أؤكد لهم دعمي ودعم فريقي. وإنني أعول عليهم. وشعوبنا تحلم بنجاح اللجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه. أفهم أن رئيس الجمعية العامة مضطر للمغادرة في هذا الوقت بسبب ارتباط آخر. نشكره مرة أخرى على حضوره هنا ونتطلع إلى التعاون معه خلال الدورة الحالية.

يسرني الآن أن أدعو وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب اللجنة الأولى لأول مرة بصفتي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. في البداية، أود أيضا أن أهنئ السفير ألولوم على انتخابه، وأشيد به على استعداده لتولي هذا الدور البالغ الأهمية مباشرة بُعيد وصوله إلى نيويورك. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل الدعم من مكتبي.

وتسجيلا للموقف، أود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على مشاركته في افتتاح هذه الدورة. فحضوره والبيان الموضوعي الذي أدلى به من فوره في وقت مبكر جدا من عمل اللجنة يشددان على التوقعات الكبيرة بأن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات ملموسة ومحددة للنهوض بنزع السلاح والسلام والأمن.

لقد سعت الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى إيجاد حل للتحدي المتمثل في نزع السلاح، ولكن لم تكن هناك سوى حالات نادرة على مدى الـ ٧٢ عاما الماضية كانت فيها الحاجة إلى إحراز تقدم حاسم أكثر إلحاحا. وقد تم تسليط الضوء على ذلك عندما تكلم الأمين العام غوتيريش أولا عن الخطر النووي في خطابه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة قبل أسبوعين تحديدا. فقد قال:

> ”ينبغي أن يكون استخدام الأسلحة النووية من الأمور التي لا يمكن التفكير فيها. وحتى التهديد باستخدامها لا يمكن قبوله. لكن المخاوف التي تسود العالم اليوم بشأن الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة“. (A/72/PV.3، الصفحة ١).

لقد كان الأمين العام يشير إلى التوترات المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية. إن الخطابات والتهديدات التحريضية التي استمعنا إليها على مدى الأسابيع القليلة الماضية أثارت – بل وبررت – القلق العام إزاء الخطر الذي يهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية.

والناس في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، بما في ذلك في بلدي، يعيشون مرة أخرى في خوف، وللمرة الثانية في تاريخ البشرية، ويخشون أن يصبحوا ضحايا لاستخدام الأسلحة النووية. وقد أصبحت تدريبات الدفاع المدني مرة أخرى ضرورة

محزنة من ضرورات الحياة اليومية. وقد وقف الأمين العام بحزم مع المجتمع الدولي في إدانة الأنشطة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيؤدي أي استئناف للأعمال العدائية المسلحة إلى عواقب إنسانية لا يمكن تصورها. إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة يمر عبر الدبلوماسية والحوار، ولا يمكن أن يكون الحل إلا سياسيا.

ويجب أن تكون الأزمة في شمال شرق آسيا بمثابة ناقوس خطر. ولا يزال يلاحقنا شبح الإبادة النووية بعد عقود من نهاية الحرب الباردة. والإخفاق في تحقيق تطلعاتنا الطويلة الأمد نحو نزع السلاح قد خلف لنا اليوم مخاطر لم يسبق لها مثيل. ويشكل ذلك الإخفاق عبئا كبيرا على تحقيق العديد من الأهداف المترابطة، بدءا من تحقيق التنمية المستدامة إلى القضاء على الحروب كأداة للسياسة الخارجية. وبينما نقيم الحالة الدولية الراهنة وما ينبغي لنا أن نفعله للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح، من المهم الاعتراف بثلاث حقائق أساسية.

أولا، لقد أثبتت معاييرنا أنها راسخة على الرغم من تعرضها للطعن. وقد ظل المجتمع الدولي موحدا في مواجهة انتهاكات المحرمات المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والتجارب النووية. وينبغي لذلك أن يعطينا الأمل في قدرتنا على مواصلة وضع وتعزيز قواعد جديدة في مجالات أخرى حيث تمس الحاجة إليها، وبالأخص في مجال الأسلحة التقليدية، والتدوين التدريجي لقواعد حماية المدنيين من النزاعات المسلحة، وحيث تتقاطع تلك المسائل مع التكنولوجيات العسكرية الناشئة.

ثانيا، أدى نزع السلاح دورا تاريخيا في منع اندلا ع الحروب وصون الأمن الدولي. وهذا هو السبب ذاته الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة.

إن المسيرة على الطريق إلى تحقيق السلام من خلال نزع السلاح لا يمكن أن تتوقف في انتظار أن تتحقق الحالة الأمنية الصحيحة بينما تزيد البلدان ميزانياتها العسكرية ومخزوناتها عاما بعد عام. بل على العكس من ذلك، يمكن لتدابير نزع السلاح أن تبني الثقة، وتخفف من حدة التوترات، وتهيئ المجال لإنشاء آليات أمنية دائمة وأكثر استدامة. وينبغي ألاّ نحجم عن التفكير بشكل أكثر جرأة في العودة إلى تحديد الأسلحة كوسيلة لحل الأزمات الأمنية المعاصرة.

ثالثا، إن إنجاز جدول أعمال نزع السلاح سيمكن الأمم المتحدة من المضي قدما في تنفيذ العديد من أهداف المنظمة الأخرى ذات الأولوية. وقد حظيت الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة باعتراف متزايد بوصفها تتلاقى مع تحقيق الأولويات في مجالات التنمية المستدامة والمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن. وتتطلب قدرتنا على التصدي بفعالية للتحديات الأمنية الراهنة والناشئة في هذا القرن أن نتمسك بكل تلك الضرورات من أجل نزع السلاح.

وسأقدم الآن بعض الملاحظات بشأن ما أعتبره تحديات وفرصا رئيسية أمام هذه الدورة للجنة الأولى.

أولا، في مجال أسلحة الدمار الشامل، فقد سبق أن تطرقت إلى خطر نووي معين. ولكن لا يمكن أن يغيب عن بالنا أنه ما زال هناك أكثر من ٠٠٠ ١٥ قطعة من الأسلحة النووية في العالم، والعديد منها في مستويات تأهب قصوى. وقد كان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها إنجازا تاريخيا. وإذ تختار الدول الآن قبول هذه المعايير الإضافية لتعزز هذا الصك، يجب علينا أيضا أن نستفيد من دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في السعي إلى إيجاد وسائل جماعية لتنفيذ الالتزامات المعلقة منذ فترة طويلة. وهناك عدة سبل للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن يجب على الجميع تحمل المسؤوليات لمضاعفة الجهود واتخاذ خطوات ملموسة.

إن قدرتنا على تحقيق السلام والأمن من خلال الدبلوماسية ونزع السلاح ترتهن بالتزامنا بتنفيذ الاتفاقات المشتركة تنفيذا تاما. ولهذا السبب من الضروري أن يحافظ جميع المشاركين على التزامهم بنجاح واستمرار صلاحية خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية على المدى الطويل. وآمل أن يدعم أعضاء اللجنة ذلك الاتفاق التاريخي، كدليل على ما يمكن تحقيقه من خلال الحوار المباشر والالتزام المشترك بإجراء حوار وإقامة تعاون بنية صادقة.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، فإننا للأسف، لا نزال نرى أن هناك أدلة على استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية من جانب الأطراف الحكومية وغير الحكومية على السواء. وبغية مراعاة قواعدنا الإنسانية المشتركة، يجب إخضاع من استخدموا هذه الأسلحة للمساءلة. ولا يمكن السماح لهذه الأعمال الشائنة بإضعاف قوة مبادئنا المشتركة. وفي هذا الصدد، أشيد بالاتحاد الروسي لاستكماله التدمير المتحقق منه لمخزونه من الأسلحة الكيميائية. إن هذا الإنجاز يبعث برسالة هامة جدا في وقت يتم فيه إعادة إدراج استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى على جدول الأعمال الدولي.

ثانيا، لقد دعا الأمين العام غوتيريش إلى نزع السلاح على نحو ينقذ الأرواح. وهذا يعني التركيز على التدابير التي تخفف من آثار النزاعات المسلحة على المدنيين، وتعزز السلامة والأمن العامين، وتمنع اندلاع الحروب في المقام الأول. لقد تم توثيق الخسائر المدمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان توثيقا جيدا. ولذلك السبب فإن الجهود الرامية إلى إيجاد التزام سياسي تمثل خطوة هامة ينبغي أن تؤتي ثمارها. كما يمكن للمناقشات على مستوى الخبراء أن تستفيد من الجهود المبذولة حاليا وأن تستكشف سبل ترجمة المبادئ العامة إلى تدابير ملموسة.

إن الهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في كثير من البلدان، تقتل الآن وتصيب المدنيين والمقاتلين أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة. ويتطلب التصدي الفعال لهذا التهديد المتزايد اتباع نهج شامل على الصعيد الوطني وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

إن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يتيح المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل فرصة لتقييم التقدم المحرز تحقيقا لهذه الغاية، وخاصة بهدف تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة.

ومن المشجع أيضا أن نرى مبادرات جديدة بشأن معالجة المشاكل التي يشكلها التكديس المفرط للذخيرة، وكذلك بشأن زيادة الشفافية والمساءلة والرقابة على نقل واستخدام المركبات الجوية غير المأهولة المسلحة.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى أن نبقى سباقين بشأن ما يسمى بمسائل أقصى ما انتهى إليه العلم والبحث، التي تشمل القدرات العسكرية الناشئة مع احتمال أن تكون لها آثار خطيرة ومزعزعة للاستقرار. وتواجه هذه الدورة منعطفا بالغ الأهمية في مداولاتها الطويلة بشأن الكيفية التي سيتم التصدي بها لتزايد الاستخدام الضار للفضاء الإلكتروني. ويحدوني الأمل في أن نكون قادرين على إيجاد نهج مشترك للاستفادة من النتائج التي حققتها أفرقة الخبراء السابقة، في شكل يتسم بشمول الجميع.

وينبغي للتطورات السريعة في التطبيقات المدنية والعسكرية للذكاء الاصطناعي أن تستمر في توفير زخم للمداولات الرسمية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ولا تزال الجهود الدبلوماسية والسياسية للحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجال السلام تكتسب زخما. إنني أتطلع إلى معالجة هذه المسألة

بمزيد من العمق في حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة، التي ستعقد يوم الخميس من الأسبوع المقبل.

ولعل الأعضاء يلاحظون أن جدول أعمال اللجنة لم يكن قط حافلا مثلما هو الآن. ويمكننا أن نعتبر ذلك دلالة على أن أعمالنا حتى الآن لم تكن سريعة بقدر كاف أو حاسمة كما ينبغي. ولكن يمكننا أيضا أن نعتبرها بادرة بأن هذا الجزء على الأقل من آلية نزع السلاح لا يزال نشطا وقويا. ويتجلى الاحتمال الأخير في العدد الكبير من المبادرات الجديدة التي اقترحت الدول الأعضاء طرحها هذا العام. ولذلك، أود أن أشجع الأعضاء على مواصلة استكشاف سبل زيادة الدينامية في أساليب عمل اللجنة الأولى، بما في ذلك من خلال ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع العمليات.

وفي الختام، أود أن أكرر كلمات الأمين العام أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي حيث قال،

> ”يؤدي الانتشار الذي نشهده اليوم إلى إيجاد خطر لا يمكن تصوره، في حين أن عملية نزع السلاح مصابة بالشلل. ثمة حاجة ملحة إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح والحفاظ على ما تحقق من مكاسب في هذين الاتجاهين. إحراز تقدم في أحدهما سيولد تقدما في الآخر.“ المرجع نفسه، الصفحة ٢.

وآمل أن تكون هذه الكلمات بمثابة دليل مفيد لعمل اللجنة.

إن المسائل والتحديات الماثلة أمامنا صعبة في الواقع، ولكنني مفعم كثيرا بالحماس أيضا إزاء آفاق الفرص المقبلة. وأناشد جميع الأعضاء اغتنام هذه الفرص. وأتمنى للجنة أفضل حظ في أن تكون دورة ناجحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية على بيانها.

لعل الوفود تذكر المناقشة بشأن A/C.1/72/CRP.2 يوم الثلاثاء الماضي، ٢٨ أيلول/سبتمبر، في اجتماع اللجنة الأولى التنظيمي (انظر A/C.1/72/PV.1). وكما وعدت، فقد تشاورت مع الوفود بشأن هذه المسألة، ويبدو أنه لا يوجد توافق في الآراء بعد بشأن سبيل المضي قدماً. وأود أن أبلغ اللجنة بأنني سأواصل المشاورات على أمل التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء هذا الأسبوع.

وقبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات، أود أن أذكر الوفود بأنني أعول على تعاونهم بأن تقصر بياناتهم على ثماني دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٣ دقيقة للذين يتكلمون باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلِّمين في هذا الصدد، ومع تفهّم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت ستجعل زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلِّم يبدأ في الوميض عند بلوغ الحدَّ الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بضرورة اختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذُكِر خلال الجلسة التنظيمية التي عقدناها يوم الخميس الماضي، فإنني أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بصيغة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتهم لنشرها في بوابة الخدمات الموفِّرة للورق. كما أشجِّع المتكلمين على التكلُّم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لترجمة شفوية وافية.

وأود إضافة إلى ذلك أن أذكر الوفود بأنَّ القائمة المتجددة للمتكلِّمين في المناقشة العامة ستُغلق غداً، الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، نشجع جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة، ولم تسجل أسماءها في القائمة بعد، على القيام بذلك قبل الموعد النهائي.

ونذكّر الوفود أيضا بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر بيانات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداولاتنا باللغتين الإنكليزية

والفرنسية، ستُنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من نهاية كل جلسة.

البنود ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وأود أن أهنئ سعادة السيد محمد حسين بحر العلوم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأن أؤكد لهما تعاوننا الكامل.

تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد مواقفها بشأن مجمل مجموعة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد بفنزويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأؤكد لكم، في ذلك السياق، التعاون الكامل لحركة عدم الانحياز.

إن الحركة تؤكد مجددا مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي يظل على رأس أولوياتها، ولا يزال يساورها بالغ القلق من التهديد الماثل أمام البشرية الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا تزال الحالة في ميدان نزع السلاح النووي تتسم بالجمود المخيف. ولم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدُّم فيما يخص القضاء على ترساناتها النووية. ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها النووية وتخطّط لإجراء بحوث على رؤوس حربية نووية جديدة، أو أنها أعلنت عن اعتزامها تطوير وسائل إيصال جديدة للأسلحة النووية. وتشعر الحركة بقلق عميق إزاء تلك الحالة الراهنة المزرية نتيجة لعدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة.

لقد انتظر المجتمع الدولي لفترة أطول مما ينبغي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وإطلاق المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي. وأصبح واضحا أن النهج القائم الذي تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية – وهو ما يسمى بنهج التدرج – قد أخفق في إحراز تقدم ملموس ومنهجي صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتشكل إعادة الهيكلة المؤسسية هذه، فرصة مناسبة لضمان تحسين مزدوج يتجلى في عمل ركيزة السلام والأمن ككل بمزيد من الاتساق والحصافة والاستراتيجية؛ وأن تعمل بفعالية أكبر مع الركائز الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ومن خلال هذه الجهود، تستطيع الأمانة العامة تحسين قدرتها على منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وتوطيده، بهدف الحفاظ على السلام. ونحن نؤيد تماما هذا النهج، ونعتقد بأنه للأمين العام ليس فقط السلطة، على نحو ما ينص عليه الميثاق، بل الآن كامل تأييدنا السياسي في الخطوات الأولى لتنفيذ هذه الرؤية. وهناك صلة جوهرية بين إصلاح ركيزة السلام والأمن والإصلاح الإداري. ونعتقد بصفة خاصة أن الدعم الميداني الأكثر تكاملا لنجاح عمليات السلام مطلوب من أجل التصدي بكفاءة للتحديات الحالية. ومن ثم، يعد تحقيق تقدم بشأن الجوانب الأخرى، ضروريا، وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. ونعتقد أن الجمعية العامة، باتخاذ هذا القرار، لا تدفع قدما بإصلاح ركيزة السلام والأمن فحسب، بل تضع أيضا سابقة جيدة فيما يخص الجوانب الأخرى للإصلاح.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣، يذكّر الاتحاد الأوروبي بالمادة ١٠١ من الميثاق:

”ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على

أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة. ويجب أن تولى المراعاة الواجبة لأهمية استقدام الموظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن‘‘.

ويجب أن يأخذ ذلك في الحسبان أيضا جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الميسرين على العمل الكبير الذي أنجزاه من حيث المضمون والإجراءات. وقد أسند لهما رئيس الجمعية العامة ولاية واضحة. وقد تمكّنا على مدى ثلاثة أسابيع، من إعداد نص واضح وموجز جاهز للاعتماد. وهذا عمل رائع، ولذلك، يجب الثناء عليهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إستمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق شرح الموقف. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال.

تقارير اللجنة الثانية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الثانية بشأن بنود جدول الأعمال ١٦ إلى ٢٦ و ٦٣ و ١٢١ و ١٣٧.

أرجو من مقررة اللجنة الثانية، السيدة تيريسا سبولو لسويلي شاندا، ممثلة زامبيا، عرض تقارير اللجنة الثانية في مداخلة واحدة.

السيدة شاندا (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية بشأن بنود جدول الأعمال المحالة إليها من الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

والتقارير، التي ترد في الوثائق من A/72/417 إلى A/72/428 وتتضمن الوثيقتان A/72/479 و A/72/484، نصوص مشاريع القرارات والمقررات التي أوصت اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادها. ولتيسير عمل الوفود، ترد قائمة مرجعية بالإجراءات المتخذة في اللجنة أعدتها الأمانة العامة، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.2/72/INF/1 باللغة الإنكليزية فقط.

وخلال الجزء الرئيسي من هذه الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، عقدت اللجنة الثانية ٣٦ جلسة عامة ونظمت ستة اجتماعات خاصة، منها اجتماعان رسميان مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعقدت اللجنة أيضا حوارها السنوي مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية. واعتمدت اللجنة الثانية ما مجموعه ٤٣ مشروع قرار، طرح ١٢ منها للتصويت، ومشروعي مقررين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دجاني (إندونيسيا).

وفي إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، المعنون ’’تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية‘‘، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٤ من الوثيقة A/72/417، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند ١٧ من جدول الأعمال المعنون ’’مسائل سياسات الاقتصاد الكلي‘‘، صدر تقرير اللجنة في سبعة أجزاء. ويرد التقرير تحت فاتحة القرار، في الوثيقة A/72/418، في حين ترد التوصيات في الإضافات التالية. وفي إطار البند الفرعي ١٧ (أ)، المعنون ’’التجارة الدولية والتنمية‘‘، توصي اللجنة الثانية، في الوثيقة، الفقرة ١٣ من الوثيقة A/72/418/Add.1 باعتماد مشروعي قرارين.

وفي إطار البند الفرعي ١٧ (ب) المعنون ’’النظام المالي الدولي والتنمية‘‘ توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/72/418/Add.2، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند الفرعي ١٧ (ج) المعنون ’’النظام المالي الدولي والتنمية‘‘ توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/72/418/Add.3، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند الفرعي ١٧ (د)، المعنون ”السلع“، توصي اللجنة الثانية، في الوثيقة، الفقرة ٨ من الوثيقة A/72/418/Add.4 باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند الفرعي (هـ)، المعنون ”الشمول المالي من أجل التنمية المستدامة“، توصي اللجنة في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/72/418/Add.5، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند الفرعي ١٧ (و)، المعنون ”تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة“، توصي اللجنة في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/72/418/Add.6، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية“، توصي اللجنة، في الفقرة ١٤ من الوثيقة A/70/419، باعتماد مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”التنمية المستدامة“، صدر تقرير اللجنة في ١١ جزءا. والتقرير تحت العنوان وارد في الوثيقة A/72/420، وترد التوصيات في المقدمة، وكذلك في الإضافات.

وفي إطار فاتحة البند ١٩، توصي اللجنة الثانية، في الوثيقة، الفقرة ٥١ من الوثيقة A/72/420، باعتماد سبعة مشاريع قرارات.

وفي إطار البند الفرعي ١٩ (أ)، المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/72/420/Add.1، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتؤكد الحركة مجددا على حرمة الأنشطة النووية السلمية وأن أي هجوم أو تهديد بالهجوم، بما في ذلك باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على المرافق النووية السلمية – العاملة منها أو تلك التي قيد الإنشاء – يمثل خطرا كبيرا على الإنسان والبيئة ويشكل انتهاكا جسيما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتسلّم الحركة بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على عاتق فرادى الدول. وتدرك الحركة أيضا أن المسؤولية عن الأمن النووي داخل دولة ما تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة.

ومراعاة للحدود الزمنية، سأتوقف عند هذا الحد. والنص الكامل للبيان متاح على بوابة خدمات الإلكترونية PaperSmart.

السيد بلاساي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام،،كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، تايلند.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، كما تهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا في النهوض بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة. كما أود أن أعرب عن تقديري لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة والمتواصلة في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة، ولا سيما خلال السنة الماضية.

تؤكد الرابطة مجددا التزامها بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. والجهود الجماعية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار تدعم في نهاية المطاف وبقوة هدف الحفاظ والإبقاء على عالم يسوده السلام والرخاء لصالح شعوبنا.

وتتشاطر الرابطة الرغبة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والتطلعات إلى ذلك. فما بقيت الأسلحة النووية، ستظل

مخاطر وقوع تفجيرات عرضية أو بطريق الخطأ أو غير مأذون بها أو مقصودة للأسلحة النووية قائمة، مما يعرض البشرية والبيئة لآثارها الكارثية. لذا، فإننا مقتنعون بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها، ولا نزال نرحب بجميع الجهود التي تؤدي إلى ذلك.

ويدعم هذا الاعتقاد التزام الرابطة بالحفاظ على منطقتها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة بانكوك، التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. كما أنه يدعم التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وجميع الدول الأعضاء في الرابطة أطراف فيها. وبينما نقترب من الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ معاهدة بانكوك في هذا العام، تؤكد الرابطة مجددا التزامها بالمعاهدة وتواصل التشديد على أهمية تنفيذها الكامل والفعال.

وقد وافقت الرابطة على تمديد خطة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والأهداف الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كانت وستبقى حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتطلع إلى مواصلة العمل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستجتمع مرة أخرى في جنيف ونيويورك في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ للتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

جرى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها. وتشكل هذه المعاهدة، إلى جانب معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وغيرها من المعاهدات، خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي عالميا، وتكمل الصكوك الحالية المتعلقة بعدم الانتشار وتلك المتعلقة بالأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وستسهم المعاهدة أيضا إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل منطقتنا والعالم خاليين من الأسلحة النووية. وتمثل توقيعات إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والفلبين وفييت نام وتايلند، فضلا عن التصديق الفوري من جانب تايلاند على المعاهدة، خطوات هامة نحو التعجيل ببدء نفاذ هذا الصك القانوني التاريخي.

كما تشدد الرابطة على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولئن كانت الرابطة ترحب بتصديق سوازيلند وميانمار مؤخرا على المعاهدة، فإنها تحث الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢، التي يستلزم بدء نفاذ المعاهدة توقيعها وتصديقها عليها، على استكمال التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

لا نزال نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نشعر بالقلق على وجه خاص إزاء أحدث تجربة نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر، وكذلك إزاء تجاربها السابقة للقذائف النووية والتسيارية. ونكرر تأكيد دعم الرابطة لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية، فضلا عن استئناف الحوار من أجل إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الرابطة مجددا على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لأغراض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ونتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة ووكالة الطاقة الذرية لتعزيز التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية، بما في ذلك بناء القدرات. ومن هذا المنطلق، نرحب باستضافة الفلبين للاجتماع الرابع المقبل لشبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة، والذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر لمواصلة مناقشة هذه المسألة.

إننا ندرك تهديد وخطر وجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وندعو إلى الانضمام العالمي إلى الصكوك القانونية الدولية السارية التي تحظر تلك الأسلحة. ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز في التخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل ٢٠ عاما في عام ١٩٩٧.

كما تؤكد الرابطة أهمية التنفيذ الكامل والفعال لنظام عدم الانتشار، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق والتعاون بين الدول في تبادل المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات وتقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يسهم القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إسهاما هاما في تحقيق فعالية نظام عدم الانتشار.

تقر الرابطة بالحق والسلطة المشروعين للدول ذات السيادة في استخدام الأسلحة التقليدية للحفاظ على أمنها الداخلي والدفاع عن سلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي الاعتراف بتزايد الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، الأمر الذي يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويهدد السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يكتسي أهمية بالنسبة للرابطة. ونتطلع إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال الرئاسة الفرنسية للمؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨. كما نحيط علما بالمناقشات التي جرت خلال المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وخلال الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في وقت سابق من أيلول/سبتمبر.

وتتطلع الرابطة إلى الاجتماع السادس عشر القادم للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونحن نسهم، من خلال المركز الإقليمي لمكافحة الألغام التابع للرابطة الذي يوجد مقره في بنوم بنه، في معالجة الجانب الإنساني للذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات.

أما على الصعيد الإقليمي، فتواصل الرابطة أيضا معالجة المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية من خلال أطر مختلفة، بما في ذلك الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية والاجتماع السنوي لرؤساء الشرطة في البلدان الأعضاء في الرابطة ومعهد علم الأدلة الجنائية التابع للرابطة والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتواصل الرابطة العمل عن كثب كي تحقق تعاون أوثق على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز قدرات الرابطة على التصدي لتحديات أمن الفضاء الإلكتروني. لقد اتخذنا خطوات ملموسة لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني في مجالات الاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني، وفريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية، والسياسة العامة والتنسيق وبناء القدرات. وتم عقد المؤتمر الوزاري الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الأمن السيبراني في أيلول/سبتمبر. وأعربت الدول الأعضاء في الرابطة عن دعمها لوضع القواعد الأساسية والتشغيلية والطوعية للسلوك كي يسترشد به استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مسؤولة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستتخذ من المعايير المرجعية المبينة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الصادر في عام (انظر A/70/174).

لقد كانت هذه السنة سنة أحرز فيها تقدم تدريجي في نزع السلاح. إذ تبين الوثيقة النهائية من الفريق العامل المفتوح العضوية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والأفرقة العاملة لهيئة نزع السلاح، أنه يمكن تحقيق تقدم

في مجال نزع السلاح اليوم. ونسلم بأن للدول حقوقا مشروعة لضمان أمنها، غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب الأمن الجماعي لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تسلم الرابطة بقيمة تعددية الأطراف في وضع نهج قائم على القواعد لصياغة المعايير وكأداة لبناء الثقة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة خلال دورة هذا العام للجنة الأولى. كما تدعو الرابطة جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم دعمهم لمشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بشأن المعاهدة المتعلقة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وستعرضه الرابطة في الدورة الحالية للجنة.

السيد باندي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

أود أن أهنئكم، السفير بحر العلوم، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين. ونظرا لثراء خبرتكم الدبلوماسية، سيدي الرئيس، فإن المجموعة الأفريقية تؤمن بقدرتكم على توجيه مسار عملنا إلى خاتمة ناجحة. تهنئ الرابطة أيضا سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. كما تشيد المجموعة الأفريقية بسلفكم على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

لقد شهدت الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بذل جهود ترمي إلى معالجة طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي المتعددة الأطراف، بما في ذلك المسائل الواسعة النطاق بشأن أنشطة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. واستمر تدهور الأمن الدولي فيما يواجه العالم تحديات هائلة للسلام والأمن، ولا سيما تزايد تهديد الإرهاب. وفي هذا الصدد، تؤكد الرابطة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف لمعالجة مسألة نزع السلاح، وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتكرر أنه لا توجد بدائل عن تعددية الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تم فتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتود المجموعة التأكيد على أن المعاهدة بصيغتها المعتمدة، تعزز الحاجة إلى التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتكملها. بما أن المجتمع الدولي ينتظر تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تسعى المجموعة الأفريقية إل اتخاذ تدابير أكثر صرامة وواقعية سعيا إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية العامة الاجتماع العام الرفيع المستوى الرابع للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وكان الاجتماع بمثابة تذكير آخر بالتهديد الوجودي للبشرية، والتشديد عليه، ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل امتلاك الأسلحة الدمار الشامل هذه وتحدِّثها. ولذلك ترحب المجموعة بالقرار ٣٤/٧٠ وتشدد على أهميته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

لقد مرت سبعة عقود منذ أن شهد العالم لأول مرة استخدام القنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي. ولا يزال يتحمل وطأة الأثر والخراب الناجمين عن الهجومين ليس الناس في تلك المناطق فحسب، ولكن الشعوب حول العالم، بما في ذلك الأثر على البيئة. ولذلك، فإن الوقت قد حان كي يتكلم العالم بالإجماع من أجل ضمان عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. كما أنها اللحزة المناسبة لنرفع أصواتنا ضد بطء الدول الحائزة للأسلحة النووية في تفكيك هذه تلك الأسلحة وافتقارها لحسن النية والالتزام.

وفي أوائل هذا العام، اجتمعت الدول الأطراف في فيينا للاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وإذ يأتي هذا الاجتماع في أعقاب فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع في ٢٠١٥ حيث أخفق في التوصل إلى التوافق في الآراء المنشود بشأن الوثيقة الختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما من أفريقيا، فإننا نتطلع إلى المشاركة الإيجابية، إذ تستعد الدول الأطراف للاجتماعات التحضيرية، بوصف الاجتماع فرصة أخرى فريدة لاستعراض الخطوات المتخذة منذ ٢٠١٠ حيث كانت آخر مرة تحقق فيها العملية نتائج ناجحة. كما وفر الاجتماع منبرا للإعراب مجددا عن التزامنا بالدور الاستثنائي للمعاهدة بوصفها محورية لعزمنا الجماعي على القضاء على الأسلحة النووية من ترسانات الدول، ومنع انتشارها وتقييم أثر تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية والتقدم البشري، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة.

إن التهديد الذي يشكله على البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية حقيقي. وفي هذا الصدد، تصرّ المجموعة الأفريقية على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والتعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة. ولا تزال انتكاسة المؤتمر الاستعراضي مؤخرا حاضرة ومحفورة في أذهاننا. ولذلك من المؤمل أن تكون خيبة الأمل تلك بمثابة تذكرة واضحة بشأن الحاجة إلى تحديد الالتزامات لتحقيق الهدف العام للمعاهدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا الدور المحوري للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك في إسهاماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وفي هذا السياق، فإن المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا. ومن بين أمور أخرى، تؤكد المعاهدة من جديد على وضع أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعاً للقارة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة في جميع أنحاء الإقليم الذي تتكون منه القارة الأفريقية.

ومن المنطلق نفسه، تؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على قلقها العميق لعدم تنفيذ الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط منا هو متفق عليه، بما في ذلك خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتظل المجموعة تعرب بشكل قاطع عن خيبة أملها إزاء عدم القدرة على عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان من المفترض أن يُعقد في ٢٠١٢. كما تأكد المجموعة على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الحزمة والأساس الذي مددت معاهدة عدم الانتشار عليه إلى أجل غير مسمى في تلك السنة. وتود المجموعة أن تسلط الضوء على صحة هذه الالتزامات والواجبات إلى أن يتم تنفيذها بالكامل.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتشدد المجموعة على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد بمواصلة كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات وفي تقديم المساعدة التقنية والتعاون من خلال الاستفادة إلى أقصى حد من العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤكد المجموعة على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية في هذه الدورة، وتعرب على وجه الخصوص، عن شعورها ببالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء عن طريق

الصدفة أو عن قصد. وتنوه المجموعة بالأشواط التي فطعتها الدول والمشاركون الآخرون في المؤتمرات السابقة الثلاثة، ولا تزال تدعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

وهذا هو السياق حيث تؤيد المجموعة بقوة جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وجعلها غير شرعية، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمنان تحقيق الأمن، بل يؤكدان على مخاطر احتمال استخدامها. ويجب أن يكون عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهذا هو السياق حيث تشدد المجموعة على ضرورة أن توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث أسلحتها النووية والمرافق المرتبطة بها وتحسينها وتجديدها أو إطالة مدة استخدامها.

وتشدد مجموعة البلدان الأفريقية أيضا على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضعة في اعتبارها المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وترى المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمنح الأمل في إمكانية وقف المزيد من تطوير وانتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وترحب المجموعة بعقد المؤتمر الوزاري العاشر بشأن المعاهدة، المعقود في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وتدعم المجتمع الدولي، الذي لا يزال ملتزما بتعزيز المعاهدة،، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وتنضم المجموعة الأفريقية إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد من جديد على أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء سنوات الجمود العديدة التي منعت مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتدعو المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

وتؤكد المجموعة على الأهمية الكبرى لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وترحب باكتمال جهود الفريق العامل بشأن بند جدول الأعمال ”التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. وتعرب المجموعة عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي، وتشدد على أهمية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتؤكد المجموعة على أهمية ليس الحفاظ على الهيئة فحسب، لكن أيضا تحقيق أهدافها التداولية. وتتطلع المجموعة إلى نجاح المداولات بشأن عناصر بنود جدول الأعمال المعروضة إذ تبدأ دورتها القادمة.

وتشيد المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك المؤتمر الناجح الثالث للدول الأطراف فيها الذي عُقد بجنيف في أيلول/سبتمبر. وتحث المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وموضوعية، طريقةٌ تحمي مصالح جميع الدول وليس فقط الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية.

وتؤكد المجموعة مجددا حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، بغرض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال التنفيذ الكامل للمعاهدة يمكن تحقيقه بتعاون الجميع. وتدرك المجموعة أن عمليات نقل

الأسلحة التقليدية غير المنظم لمتلقين غير مخولين يؤجج ة الاتجار غير المشروع بها، وتحث المجموعة المورِّدين الرئيسيين للأسلحة على التصديق على المعاهدة وتعزيز تنفيذها.

وتظل المجموعة الأفريقية قلقه جداً إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتصنيعها، وحيازتها وتداولها وتراكمها المفرط، وانتشارها في مناطق عديدة من العا لم، ولا سيما في القارة الأفريقية. وتظل المجموعة ملتزمة ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. مع الاختتام الناجح للاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، في حزيران/يونيه من العام الماضي، وإذ تتطلع المجموعة إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث، في ٢٠١٨، فإنها تحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، ونقل التكنولوجيا، وبكفالة تدفق التعاون والمساعدة الدوليين بدون عوائق على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الأمم المتحدة.

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الحادية والثلاثين لإنشاء مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وترحب المجموعة بالمدير الجديد إذ يتولى قيادة المركز. وتؤكد المجموعة له على تعاونها الكامل ومشاركتها البناءة. وعلى الرغم من الأموال الضئيلة والموارد المحدودة من أجل التصدي للعديد من التحديات، يواصل المركز تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في المنطقة الأفريقية.

أختتم بياني بالقول أن المجموعة الأفريقية تود أن تؤكد مجددا على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتعتقد المجموعة أن مداولاتنا في الأيام المقبلة ينبغي أن تسترشد بالحاجة إلى النهوض بعمل اللجنة الأولى وتعزيز السلام.

السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ١٤ في الجماعة الكاريبية.

وتتقدم الجماعة بأحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك لسائر أعضاء المكتب. ونؤكد لكم الدعم الكامل من الجماعة الكاريبية وأنتم تشرعون في رئاستكم.

وسأكون مقصرا لو لم أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير صبري بوقدوم، ممثل الجزائر، على قيادته خلال فترة توليه منصب رئيس اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين.

وتعرب الجماعة الكاريبية تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذا استمعنا إلى فحوى البيانات التي تكررت في قاعات المنظمة وأدلى بها قبل أيام قليلة رؤساء دولنا وحكوماتنا، فلا بد لنا النظر في الحالة الراهنة المشؤومة التي تكتنف حاليا العا لم الذي نعيش فيه، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي الواقع، كان الأمين العام نفسه من قال إننا ''نحن في عا لم يعاني التمزق''(انظر A/72/PV.3).

تشعر الجماعة الكاريبية بقلق بالغ إزاء تطور الحالة في شبه الجزيرة الكورية وخطر الحرب النووية. إننا نواجه يوميا مقالات إخبارية تشمل ''الحرب الآن هي احتمال حقيقي'' و''هل نحن على شفا حرب نووية؟''،على سبيل المثال لا الحصر. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، فإن ذلك الخطاب مثير للقلق بشكل متزايد. بالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق وامتداد الإرهاب الدولي، وزيادة تأثير الأطراف الفاعلة من غير الدول، والتهديدات الجديدة للانتشار وتصاعد الصراعات والنزاعات فيما بين الدول، هي أمور لم يسبق لها مثيل.

وكما ذكرت الجماعة الكاريبية عدة مرات هنا في اللجنة، فإن ذلك يشكل مصدر قلق لنا، لأننا دول صغيرة تعتمد على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ضمان حقنا في الأمن والسيادة والتعايش السلمي. لذلك، تشجع الجماعة بقوة جميع الدول على التصرف بشكل متسق في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

كما نؤكد مجددا على الأهمية التي توليها منطقتنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللإسهام الذي يمكن أن تقدمه اللجنة، ليس فقط في تحقيق الهدف ١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة إنما أيضا تحقيق هدفها ٥,٢ المتمثل في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

ويشكل انتشار الوفيات المتعلق بانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الحاسوبية والأبعاد الأخرى للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، أهم التهديدات لأمن منطقتنا. ومع ذلك، فإننا نقوم بدورنا. وتواصل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية – وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة – معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للجريمة وانعدام الأمن.

وقد شرعت الوكالة التنفيذية المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية، تمشيا مع استراتيجية الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بالجريمة والأمن لعام ٢٠١٣، في عدد من المبادرات والشراكات من أجل تعقب العائدات المتأتية من الجريمة. وظلت الوكالة التنفيذية المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية تعمل كذلك على استرداد الأصول في مجال تعقب الأصول وإدارة الأصول والملاحقة القضائية في حالات مصادرة الأصول، مع بناء القدرات على مستوى السلطة القضائية والمدعين العامين والمحققين.

وعلى الرغم من أننا وضعنا حلولا إقليمية للتصدي للعديد من مشاكل الجريمة وانعدام الأمن التي يغذي جزءا كبيرا منها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا جميعا ندرك الحاجة إلى التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف، وهو ما يجعل دول الجماعة الكاريبية تؤيد الهدف والغرض من معاهدة تجارة الأسلحة تأييدا تاما. وما زلنا ثابتين في اقتناعنا بأنه بوسع معاهدة تجارة الأسلحة الإسهام إسهاما كبيرا في الحد من معاناة العديد من مواطنينا وعدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة النساء والأطفال، الذين يعيشون يوميا تحت التأثير القاتل والمدمر للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. وتعيد الجماعة الكاريبية التأكيد على أنه لكي تكون معاهدة تجارة الأسلحة ناجحة فلا بد من تنفيذها بحسن نية من قبل جميع الأطراف، بمن في ذلك كبرى الجهات المصنعة والمصدرة والمستوردة للأسلحة التقليدية. وندعو الدول إلى أن تتذكر الغرض الأساسي للمعاهدة، ألا وهو الحد من المعاناة الإنسانية.

وترى الجماعة الكاريبية أن الاتفاقات القانونية غير الملزمة تساعد كثيرا في محاولاتنا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا. ولذلك، نؤكد مجددا الأهمية التي نوليها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كأداة هامة لحشد التعاون الدولي للحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨ لمواصلة تعزيز عملية برنامج العمل. ونتطلع إلى عقد اجتماعات غير رسمية في الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي، وسنسلط الضوء على مجالات الاهتمام التالية: الاتجار غير المشروع بالذخائر، والتدابير الرامية إلى التصدي لتفشي العنف بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصلات القائمة بين

الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والهدف ١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة، ودور المرأة في كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعنف، وأوجه التآزر بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية، في هذا الصدد، تقديرها للدعم المتواصل الذي تتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد دعمت تلك المنظمة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وساعدتها على اتخاذ تدابير لبناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مجال آخر من المجالات التي تشكل مصدر قلق بالغ للجماعة الكاريبية. وقد سمعنا الأمين العام يعلن في افتتاح المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بأن المخاوف العالمية من الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ الحرب الباردة. وقد وصف الخطر النووي على أنه الأول من بين التهديدات التي تواجه العالم اليوم. وتلتمس الجماعة الكاريبية من المجتمع الدولي أن يدع تلك العبارات توجه مداولاتنا في اللجنة الأولى، إذ أننا نحمل على عاتقنا مسؤولية مواجهة أحد أكبر تحديات البشرية – تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعتز الجماعة الكاريبية بكونها جزءا من أولى المناطق الكثيفة السكان في العالم التي تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية عملا بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويأتي التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تمشيا مع الإعلان الخاص بشأن الالتزام بالمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى الاقتناع الراسخ بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، وكذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، شاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، في جهود المجتمع الدولي في التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية. إن اليوم الذي اعتمدت فيه غالبية الدول الأعضاء معاهدة حظر الأسلحة النووية – ٧ تموز/يوليه – يوم لن ينسى. وتقدر الجماعة الكاريبية العمل الذي قامت به رئيسة المؤتمر، السفيرة إيلين وايت غوميز ممثلة كوستاريكا وتشيد بما بذلته من جهود مضنية في توجيه أعمال المؤتمر. ويسرنا أنه منذ فتح باب التوقيع عليها مؤخرا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان هناك بالفعل ٥٣ موقعا وثلاث دول أطراف في المعاهدة. وقد صدقت غيانا، الدولة العضو في الجماعة الكاريبية، بالفعل على المعاهدة، ويتوقع أن تحذو المزيد من الدول الأعضاء في الجماعة حذوها. إننا نتطلع إلى بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر وإلى الانضمام العالمي إليها.

وقد أكد التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل تصديقُنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

وما من شك في أن التقدم في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يرتبط ارتباطا لا ينفصم بقدرتنا على البقاء اقتصاديا. وقد استفادت الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدراتنا من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا؛ ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في توفير تدريب متخصص في الاستجابة لحالات الطوارئ في حال الاستخدام المتعمد أو العرضي للعوامل الكيميائية.

كما نشيد بجهود المنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك جهوده المستمرة لتوعية الجماعة الكاريبية بشأن الاستجابة لطوارئ الانفجارات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بمواصلة المناقشات بشأن التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الاجتماع الجانبي الرفيع المستوى الأخير بشأن منع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل الذي نظمته كل من حكومة بنما ومنظمة الدول الأمريكية.

وأخيرا، فإن لبدء اللجنة مداولاتها اليوم – اليوم الدولي لنبذ العنف – دلالة رمزية. لنكن، إذن، حازمين في التزامنا بتهيئة بيئة دولية سلمية وآمنة للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد اليماني (اليمن): يسعدني بداية، السيد الرئيس، أن أتقدم إليكم، سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، وإلى وفد جمهورية العراق الشقيقة، بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وإنه لمن دواعي سرورنا أن تتولى دولة عربية شقيقة، للمرة الثانية على التوالي، إدارة هذا الموقع الرفيع في صدارة المنظومة الدولية لنزع السلاح والأمن الدولي. إننا إذ نؤكد على ثقتنا التامة في قدرتكم على إنجاح عمل اللجنة فإننا نعدكم كذلك، السيد الرئيس، بكل الدعم والمساندة من جانب المجموعة العربية. ولا يفوتني، في هذا السياق، الإعراب كذلك عن تهانينا لباقي أعضاء المكتب، كما تود المجموعة العربية التعبير عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الجزائر في رئاسة اللجنة عن الدورة السابقة.

كما تؤيد المجموعة العربية ما تضمنه بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز الذي ألقته للتو ممثلة إندونيسيا.

تعيد المجموعة تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

مما يحتّم تخليص البشرية من تلك الأسلحة والسعي نحو تسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وتؤكد المجموعة على أن الالتزامات والأهداف المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفّر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين. وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى تحديد وتنفيذ الالتزامات الفردية والجماعية دون تأخير، وتؤكّد إيمانها بالدور المركزي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار،

كما تُعيد المجموعة التأكيد على محورية اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح في مقدّمة الأطر المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، طبقاً للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في عام ١٩٧٨. وهي نفس الدورة التي أكدت على الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي عالمياً.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة التعبير عن ترحيبها البالغ بنجاح أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تحضيراً لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وعن تطلعها لنجاح هذه الدورة الاستثنائية في إحداث زخم جديد ومقاربة شاملة لإحياء جهود نزع السلاح. كما تتطلع المجموعة العربية إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة حول نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ على النحو المتفق عليه، وإلى خروج هذا الاجتماع بنتائج ملموسة تعيد التذكير بضرورة التعامل من منظور جديد يستند إلى إجراءات عملية ملموسة للتخلص من الأسلحة النووية دون تمييز أو ازدواجية في المعايير.

وتود المجموعة العربية أن تعرب مجدداً عن قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدّم ملموس على صعيد نزع السلاح

النووي والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥؛ وكذلك الخطوات العملية الـ ١٣ الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠، بالإضافة لما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠، حيث تتنصّل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلّص التام من الأسلحة النووية.

كما تُعرب المجموعة العربية عن رفضها لاستمرار الدول النووية في تبنّي عقائد عسكرية تستند على مبدأ الردع النووي، الذي ينطوي على إجازة استخدام السلاح النووي بما في ذلك ضد الدول غير النووية. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة العربية على أن التخلّص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو الضمان الوحيد لعدم انتشار تلك الأسلحة وعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، سواء من جانب الدول أو من جانب الفاعلين من غير الدول.

لقد شهد النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي تطوراً تاريخياً هاماً يتمثل في نشأة أول صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، بما يشمل حيازتها وتجربتها وتخزينها ونشرها ونقلها، وهو تطوّر هام ترحّب به المجموعة العربية لما سوف يكون له من آثار هامة في سدّ ثغرات رئيسية قائمة في ذلك النظام، ومن بينها المساواة بين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي تم التوصّل إلى اتفاقات ملزمة تحظرها بحيث تفقد جميع أسلحة الدمار الشامل مشروعيتها وفقاً للقانون الدولي لأول مرة.

كما تثمّن المجموعة العربية القرار الهام الذي اتخذته الدول المشاركة في المؤتمر الخاص بالتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية بمشاركة فلسطين في المؤتمر على قدم المساواة مع تمتعها بحق التصويت. وتؤكد المجموعة العربية أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا زالت تمثّل حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي ومنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار، وإنما تُكمّلها وتدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها وبصفة خاصة أهداف المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشأن نزع السلاح النووي، بهدف التخلص التام من الأسلحة النووية.

وتعتزم الدول العربية مواصلة مساهمتها النشطة في الزخم الحالي الذي نشهده نحو نزع السلاح النووي، وذلك استكمالاً للمشاركة العربية الفاعلة على الدوام في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، على النحو الذي أثبته انضمام جميع الدول العربية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل حتى الآن على الرغم من كل القرارات والالتزامات الدولية بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق، تدعو المجموعة العربية مجدداً إلى أهمية تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تُعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي متعدد الأطراف لنزع السلاح النووي وحجر الزاوية للأمن الدولي. كما تؤكد على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة تعمّد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي، والسعي إلى تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حق الدول في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرّف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية طالما امتثلت لالتزاماتها وفقاً لاتفاقيات الضمانات المبرمة بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ وتلكّؤ القوى النووية في

الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعنا أمام تحدّ كبير لمضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة مجدداً الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجدداً إلى هذه الدورة للجمعية العامة بمشروع القرار العربي المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، متطلعة لاستمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الدول الداعية للسلام والحريصة على إعلاء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة دون ازدواجية في المعايير.

وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة العربية مجددا عن إدانتها إزاء التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى الأمني والبيئي، جراء مواصلة إسرائيل حيازة ترسانتها النووية ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وباعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة والتي لا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل انتهاكاً جسيماً وتحدياً صارخاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

وفي ضوء مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اعتماد قرار المؤتمر الاستعراضي للتمديد لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تعيد المجموعة التأكيد على انزعاجها وقلقها البالغ بسبب استمرار المماطلة في تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بهذا القرار، الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مما يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي ويعرقل جهود منع الانتشار النووي.

وتؤكد المجموعة العربية على أن قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تُعد بمثابة ركن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يكتسب نفس أهمية الركائز الثلاث للمعاهدة، حيث أن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥.

ومنذ ذلك الوقت لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الشأن، بل على العكس، شهدنا تأجيلا ومماطلة وإخلالا بعملية الاستعراض وبالالتزامات المتفق مما دفع جامعة الدول العربية إلى إجراء مراجعة شاملة للمسائل ذات الصلة، وخاصة تطوير الاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ ما ورد في خطة العمل التي تم التوافق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية سعت خلال المؤتمر الاستعراضي الأخير للمعاهدة لعام ٢٠١٥ إلى الخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه خلال المؤتمر، إلا أن هذا الطرح الإيجابي الذي تضمنه مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٥، والذي حظي بدعم جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وُجه بقرار مخيب للآمال من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا بكسر التوافق الدولي لمصلحة إسرائيل، التي لم تنضم إلى المعاهدة من الأساس، وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن خطوات عملية تجاه الشرق الأوسط، الأمر الذي يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول.

ختاما، فإن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إذ تطرح أهم أولوياتها بشأن المواضيع التي سيتم

مناقشتها خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، فإنها تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعا مهمة شاقة، إلا أنه لا ينبغي أن يحد ذلك من طموحنا بل يجب أن يدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد نحو الالتزام بمبادئ المساواة وعدم الانتقائية والبعد عن ازدواجية المعايير.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا وفنلندا والدانمرك والسويد وبلدي، النرويج.

إن ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ سيكون في مقدمة الأولويات خلال السنوات القادمة. ويجب أن نهدف إلى إحراز تقدم فيما يخص جميع الأركان الثلاثة، بما في ذلك إعادة تأكيد التزامات المادة السادسة والالتزامات المتعهد بها لدعم تلك الالتزامات. ونحن ممتنون للطريقة الممتازة التي حضّرت بها هولندا وأدارت أول اجتماع لنا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وتمثلت إحدى الرسائل الأساسية المستخلصة من اجتماع اللجنة التحضيرية ذاك في أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في جدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن المستصوب بقوة أن نتحد خلف المعاهدة والتدابير العملية للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، رغم أننا قد لا نتفق على جميع المسائل، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية. والواقع أن النُهج المتبعة فيما يخص معاهدة حظر الأسلحة النووية قد تباينت بين بلدان الشمال الأوروبي أيضا.

إننا جميعا نتشاطر الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تخفيض الترسانات النووية استنادا إلى مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية. ولذلك، يكتسي توطيد اتفاقات نزع السلاح الحالية، مثل المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أهمية قصوى. ونشجع بقوة الولايات المتحدة وروسيا على الشروع فورا في إجراء حوار بشأن القيام بتخفيضات كبيرة أخرى.

في العام الماضي، كانت بلدان الشمال الأوروبي من بين الدول الرئيسية التي قدمت القرار ٦٧/٧١، بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، والذي اعتمد بأغلبية ساحقة. وستتمثل خطوة هامة لمتابعة ذلك القرار في بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين في العام المقبل. ولا نزال ملتزمين بتقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمبادئ والسياسات العسكرية والأمنية من أجل تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. وندعو إلى العمل لخفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية وخطر الاستخدام العرضي لها. وفي العام الماضي، كانت بلدان الشمال الأوروبي في طليعة الجهود الرامية إلى دعم قرار للجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

وتشير الأدلة والحقائق العلمية إلى العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، بشكل مقصود أو غير مقصود. ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، ونحث جميع البلدان على الالتزام بقاعدة عدم إجراء تجارب. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة للتفاوض وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل وقف أي سباق تسلح نووي محتمل في المستقبل. وبينما نحتاج إلى فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، فإن أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا يمكن أن تحدد أيضاً سبل إدراج نهج مرحلي لإزالة المخزونات الحالية.

إن التجربة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف نووية وتسيارية مؤخرا تثبت أننا لا نستطيع أن نعتبر مكاسبنا في مجال عدم الانتشار أمرا مسلما به. وقد دأبت بلدان

الشمال الأوروبي على إدانة هذه التجارب بقوة. ويجب أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية وأن تسمح بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذ بضمانات الوكالة. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة.

وتظهر صفقة إيران النووية أنه يمكن تحقيق نتائج مهمة من خلال الدبلوماسية، حتى عندما تكون نقطة الانطلاق صعبة. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها. كما يجب أن يعمل الأطراف بطريقة تبني الثقة المتبادلة، وهذا هو السبب في أهمية امتناع إيران عن نشاط القذائف التسيارية. ويمكن أن يعزز ذلك التقدم باتجاه جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويتطلب هذا التقدم مشاركة جميع البلدان في المنطقة بحسن نية.

إننا نشهد اليوم استخدام أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد انتهكت الحكومة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الدولية، وندعو إلى اتخاذ إجراء موحد في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن. ونحن نؤيد العمل الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات وآلية التحقيق المشتركة. وعلينا أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان الامتثال الكامل لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

جاءت نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة أقل كثيرا من التوقعات. وأضعنا فرصة الاتفاق على برنامج عمل قوي لفترة ما بين الدورات، كان من شأنه أن يمكّننا من تحسين الاستعداد لمواجهة حالات تفشي الأمراض على نحو مثير للشبهات ومعالجة التطورات ذات الصلة في علوم الحياة والنظر في التحديات الناشئة. ويجب أن نستفيد من الاجتماع القادم للدول الأطراف لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة. وإذا فشلنا، فإننا نواجه خطر تهميش أداة حاسمة متعددة الأطراف.

إن بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بشدة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وقد انضمت النرويج والدانمرك في هذه السنة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتظل بلدان الشمال الأوروبي على استعداد للنظر في سبل التوصل إلى اتفاق بشأن معايير أمن الفضاء الخارجي ومنع أي سباق تسلح في المستقبل في الفضاء الخارجي.

وسيكون للتكنولوجيا الجديدة والمتطورة بسرعة، بما في ذلك في المجال العسكري، تأثير على الأمن البشري والجماعي. ويتعلق أحد الجوانب التي تستحق المزيد من الدراسة بالسيطرة البشرية على الأسلحة الجديدة. ونتطلع إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن التحديات في هذا السياق، بما في ذلك نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في الاجتماعات المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

إن العنف المسلح باستخدام الأسلحة التقليدية لا يزال يشكل تهديدا أساسيا للسلام والأمن والتنمية في عدد من البلدان وفي بعض المناطق. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييدا راسخا معاهدة تجارة الأسلحة. فهي توفر المعايير الأساسية للاتجار على نحو مسؤول في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك تقييم احتمالات العنف القائم على نوع الجنس قبل الإذن بتصدير الأسلحة. ونحن مقتنعون بأن المعاهدة ستسهم إسهاما كبيرا في الأمن والاستقرار العالميين. فالإرهابيون يعتمدون على الحصول على الأسلحة. والاتجار غير المشروع بالأسلحة عامل رئيسي في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومهم في تمويل الإرهاب الدولي وأنشطة الجماعات المسلحة من غير الدول. ويسرنا أن معاهدة تجارة الأسلحة تحظى بتأييد متزايد.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل ما يزيد على نصف مليون شخص كل عام، وتدفقات الأسلحة غير المشروعة في تلك الفئة تشكل تهديدا خطيرا للأمن والتنمية. ولذلك، يجب أن نكثف الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار في هذه الأسلحة والذخائر أو استخدامها على نحو غير امسؤول وغير مشروع. وقد قدم برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إسهامات هامة في الأمن الوطني والإقليمي والدولي. فمنذ اعتماده في عام ٢٠٠١، اتخذ عدد من الخطوات من أجل زيادة تعزيز جدواه. ويجب أن نواصل تلك الجهود، لا سيما في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي سيعقد العام القادم.

وقد أرست معاهدة الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية معايير تتجاوز نطاق عضويتيهما. وأظهرتا القيمة التي أضفتهما على الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البشري. والعمل على الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية من أجل التخفيف من الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية والألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لاعتماد معاهدة حظر الألغام. ومنذ ذلك الحين، تم تدمير ٥١ مليون لغم وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح من المدنيين. وما زال طموحنا هو بناء عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

وللأسف، شهدنا زيادة في استخدام الألغام الأرضية المرتجلة كأدوات للحرب خلال السنوات القليلة الماضية. وعدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء الألغام الأرضية آخذ في الازدياد مرة أخرى. وسيكون التحدي الرئيسي في السنوات المقبلة هو الانتشار الواسع النطاق لاستخدام الأجهزة اليدوية التي نتجها وتزرعها الجهات الفاعلة من غير الدول. وستتطلب معالجة التلوث الواسع النطاق من الألغام المرتجلة والمعاناة التي تسببها تنسيق الجهود والموارد المخصصة من المجتمع الدولي.

ولا بد من تطهير المناطق المحررة في العراق وسورية من جميع المتفجرات من مخلفات الحرب لضمان عودة المشردين داخليا وعودة السكان إلى حياة طبيعية. ولم تعد إزالة الألغام شيئا نفعله بعد انتهاء الصراع بفترة طويلة. فقد أصبح مهما فيما يتعلق بالصراعات الجارية بطرق لم نشهدها من قبل.

ونود أن نرى الكثير من البلدان تشارك في المناقشات الجارية بشأن كيفية تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع، وبالتالي، تحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي. هناك التزام واضح بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في حالات النزاع. وقد شهدنا في سورية واليمن وأوكرانيا كيف تسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين بقدر من الخسائر في أرواح المدنيين غير متناسبة بشكل واضح، وفي انتهاك للقانون الإنساني الدولي. كما أن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، مثل المساكن والمدارس والمستشفيات، يجعل إعادة التأهيل وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع أكثر صعوبة بعد فترة طويلة من انتهاء القتال الفعلي.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى نقاش جوهري وشامل بشأن الكيفية التي يمكننا بها تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بغية التصدي للتحديات القائمة والناشئة. وستكون العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إطارا جيدا لإجراء تلك المحادثة. وينبغي لنا أن تشارك في المناقشة هنا في اللجنة وفي المناسبات المقبلة في العام المقبل.

النص الكامل لبياننا متاح على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، وهي البرازيل ومصر وآيرلندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وبلدي المكسيك.

إننا نرحب ترحيبا حارا بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى لهذا العام، وأؤكد لكم، سيدي، كامل الدعم والتعاون من ائتلاف البرنامج الجديد خلال الأسابيع القادمة.

وكما فعلنا منذ عدة سنوات، فإن الائتلاف سيقدم إلى اللجنة الأولى مشروع قرار سيعرض أثناء المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

وباعتبار الإئتلاف تجمعا إقليميا، فإنه يعمل من أجل تحقيق تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي. وما زال إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه الهدف الرئيسي للإئتلاف. وعلى مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، دعا الائتلاف إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة، يعزز كل منها الآخر، ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي والوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة في إطار معاهدة عدم الانتشار. وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز على مدى تلك الفترة، فإنه ما زال غير كاف بتاتا، ونحن نشعر بقلق بالغ لأن التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي لا تزال تستخدم كمبررات لبطء التقدم. ويرى الإئتلاف أن البيئة الأمنية العالمية ليست عذرا للتقاعس عن العمل؛ بل هي تعزز الحاجة إلى الشعور بالإلحاح. وليست الظروف المؤاتية هي ما ينقصنا، ولكن الإرادة السياسية والتصميم.

كما أن الشعور بالإلحاح مطلوب نتيجة زيادة معرفتنا بالمخاطر المتزايدة والعواقب الإنسانية الكارثية، بما في ذلك الأثر الجنساني القوي، لتفجير سلاح نووي. وبالنظر إلى حجم الدمار الذي صُممت الأسلحة النووية لتوقعه واستحالة تقييد نطاق عواقبها بالحدود، فإن استمرار الاعتماد عليها في المبادئ والمفاهيم الأمنية أمر لا يمكن الدفاع عنه ويعزز الانتشار.

ونزع السلاح النووي ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل التزاماً قانونياً دولياً أيضا. وعلى الرغم من تزايد التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، ما زال هناك ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ من الأجهزة النووية، وتظل الأسلحة النووية في صلب المبادئ الأمنية للبعض. وبدلاً من تعزيز السلام والأمن الدوليين، فإن الحالة الراهنة تؤدي إلى إضعافهما، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات الدولية ويعرض للخطر الرفاه الجماعي للدول والشعوب كافة، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والواقع أن ازدياد الإنفاق على الأسلحة النووية، في عالم لا يتم فيه الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لبلايين الناس، أمر غير مقبول ولا يمكن أن يتسمر. والإبقاء على الأسلحة النووية وتحديثها يتعارض مع التطلعات الدولية إلى تحقيق التنمية التي أعرب عنها قادة العالم في بداية القرن.. ووبدلاً من تبديد الموارد على الأسلحة النووية، ينبغي للحكومات أن توجّه مواردها التي تشتد الحاجة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتقدّم خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فرصة هامة لوضع العملية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مجدداً على المسار الصحيح. وأكّدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها القاطع بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، والتزمت بالتعجيل بإحراز التقدم في ذلك الصدد. وقد أكدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ من جديد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣، لتعزيز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال الائتلاف يتطلع إلى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بنزع السلاح النووي، النوعية منها والكمية على حد سواء، على نحو يمكّن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بصورة دورية، بما في ذلك من خلال صيغة إبلاغ تفصيلية موحدة.

ومن شأن ذلك تعزيز الثقة ليس فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية

والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا، مسهما، بالتالي، في نزع السلاح النووي على نحو مستدام.

إن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزام قانوني يلزم جميع الدول الأطراف بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية فعالة. وعلى ذلك الأساس، يرحب ائتلاف البرنامج الجديد باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه، التي تفاوض عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها إزالة تامة، عملا بالقرار ٢٥٨/٧١، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

إن من المهم جدا الأخذ في الاعتبار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اعتمدت وتم تمديدها إلى أجل غير مسمى على أساس صفقة كبرى. وقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية قانونا بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وفي مقابل ذلك التزمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قانونا بعدم تطوير أسلحة نووية. فافتراض الحيازة اللانهائية للأسلحة النووية يتعارض مع الهدف والغرض من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتشاطر ائتلاف البرنامج الجديد التزاما راسخا بذلك الصك، الذي يشكل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ تشكل معاهدة تحظر الأسلحة النووية تدبيرا قانونيا فعالا يسهم في تنفيذ المادة السادسة، لا يزال ضروريا اتخاذ تدابير إضافية من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا.

ويجب علينا أن ندعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن نحافظ عليها، وأفضل طريقة للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي تنفيذها. إن الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة، التي بدأت في أيار/مايو، تتيح فرصة للدول الأطراف لإجراء استعراض وتقييم شاملين للحالة الراهنة للمعاهدة، وتنفيذ الالتزامات والتعهدات السابقة في إطارها والتحديات التي تواجه تنفيذها تنفيذا كاملا. وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى أفعال ملموسة تدعمها معايير وجداول زمنية واضحة ومتفق عليها. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد، إذ يضع في اعتباره المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، أنه لا ينبغي لتلك الدول أن تقتصر على تنفيذ التزاماتها القائمة فحسب، بل تسعى كذلك إلى زيادة الاستفادة منها، من أجل التعجيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وقد أُحرز قدر كبير من التقدم على مرّ السنين في تحقيق أهداف عدم الانتشار النووي، مسفرا عن الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الشواغل بشأن الانتشار الرأسي آخذة في التزايد. فلم يتحقق نزع السلاح النووي بعد. ونظرا إلى أن أكثر من أربعة عقود قد انقضت منذ بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لا يزال غير مقبول. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أن الوقت قد حان لكي تفي الدول بالتزامها بالقضاء على الأسلحة النووية تمشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، من أجل حماية الأجيال القادمة من الخطر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية. وذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستدامته. ويجب أن يوجه ذلك الهدف جميع جهودنا في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشَّحة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم تعاون الاتحاد الأوروبي ودعمه الكاملين.

إن العالم يواجه الآن أكثر من أي وقت مضأزمات انتشار خطيرة تتطلب منا أقصى درجات اليقظة والعمل الحازم. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين ويمثل انتهاكا مباشرا وغير مقبول للعديد من قرارات مجلس الأمن. كما إنها تمثل تحديا كبيرا للنظام العالمي لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، الأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، والعنصر الهام في التطوير المستقبلي لتطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جهدا لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، الذي تعتبر دورته العاشرة مهمة في كثير من الجوانب.

وعلاوة على ذلك، تؤكد التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية على الأهمية الحيوية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها، والحاجة الملحة إلى بدء نفاذها في وقت مبكر. ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يعيد تأكيد الدور الأساسي الذي تضطلع به معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، ويحث جميع الدول على أن تنفذ بفعالية الجزاءات الصارمة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويعمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ تدابير مستقلة إضافية ترمي إلى تحقيق نزع كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للسلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل الدبلوماسية. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لشركائنا في المنطقة ولأمنهم.

وتبرهن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التفاوض عليها فيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني، على أنه يمكن لتعددية الأطراف الفعالة والدبلوماسية حسنة النية أن يحققا نجاحا وأن يعملا على تحقيق نتائج حتى في أشد الأزمات المتعلقة بالانتشار. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه طويل الأمد لخطة العمل الشاملة المشتركة – الاتفاق القوي الذي أيده قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يجب أن ينفذ بدقة من قبل جميع الأطراف.

وإذ يرحب الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الجاري، فإنه يعيد التأكيد على الحاجة إلى تقيد إيران الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي والتعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أن تصدق إيران مبكرا على البروتوكول الإضافي. ونحث إيران، علاوة على ذلك، على عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية. ونؤكد مجددا دعمنا لمدونة لاهاي لقواعد السلوك، ونشدد على ضرورة مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي تشكل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم.

ونرى أن من المروع للغاية والمؤسف أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه استخدام الأسلحة الكيميائية، على الرغم من حظر القانون الدولي لها. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد إدانته لجميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية. إن أي استخدام لهذه الأسلحة، سواء من جانب الدول أو الجهات من غير الدول، أمر بغيض. ويتعين ألا يفلت من العقاب المسؤولون عن ذلك، ويجب محاسبتهم. ويذكر الاتحاد الأوروبي، في ذلك الصدد، بأهمية الاحترام الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية

والدور الحيوي الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذها.

ونطلب من الجمهورية العربية السورية، وهي دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن تتعاون تعاونا كاملا مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تجيب على الكثير من الأسئلة المفتوحة الجادة والموضوعية فيما يخص إعلانها الأولي واللاحق عن الأسلحة الكيميائية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق تأكيد استخدام السارين في هجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، وتعرض الضحايا للخردل الكبريتي في أم حوش في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

والاتحاد الأوروبي يؤيد ويشجع عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، في شراكة مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في جهودها الرامية إلى تحديد المسؤولين عن هذه الهجمات البغيضة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد التمديد الفوري لولاية الآلية من أجل توجيه رسالة قوية ضد الإفلات من العقاب.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة.

إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن وقف الاتجار غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي تؤجج النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، التي تنطوي على إمكانية إنهاء التدفقات غير المنظمة وغير المشروعة وغير المتسمة بالمسؤولية للأسلحة إلى مناطق النزاع وإلى البلدان التي ترتفع فيها مستويات العنف المسلح، وبالتالي الحد من الآثار الضارة لعمليات نقل الأسلحة هذه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وضمان الامتثال لها بصورة كاملة وعلى نحو يمكن التحقق منه. لقد قضى هذا الاتفاق التاريخي لتحديد الأسلحة على فئة كاملة من الأسلحة، بما في ذلك قرابة حوالي ٣ ٠٠٠ من القذائف التسيارية النووية والتقليدية. والمعاهدة ذات أهمية حيوية للأمن والاستقرار في أوروبا والمناطق الأخرى.

ويُذكر الاتحاد الأوروبي بأنه بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ٢٠١١، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الوفاء بالقيود الرئيسية المحددة في المعاهدة على الأسلحة الاستراتيجية بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويشجع الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتهما، بما في ذلك الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، والأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة، وعلى تخفيض درجة التأهب التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية.

وفي وقت يتعين فيها تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بسبب التحديات المتعددة، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال شريكا قويا وثابتا وموثوقا للأمم المتحدة. ويشجع الاتحاد الأوروبي بناء نظام عالمي قائم على القواعد، تشكل تعددية الأطراف المبدأ الرئيسي في إطاره وتكون الأمم المتحدة في صميمه، على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية. وسنتناول مواقف الاتحاد الأوروبي بمزيد من التفصيل خلال المناقشات المواضيعية. وستتطرق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإسهاب في

بياناتها الوطنية إلى تطورات بعينها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، تعتبرها هذه الدول ذات أهمية خاصة.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم بإخلاص، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم المكسيك وأعرب عن أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح في عملكم.

إننا نجتمع في خضم واحدة من أخطر الحالات الأمنية في الآونة الأخيرة. وتشجب المكسيك وتدين بأشد العبارات التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعمليات إطلاقها للقذائف. فالأفعال المتهورة من هذا القبيل، إضافة إلى الأعمال الاستفزازية، تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار الإقليميين. وفي ضوء التجاهل الصارخ للقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن، فقد أجبرت خطورة التجربة النووية التي أُجريت في ٣ أيلول/سبتمبر وإدانتها التامة من قبل شعب المكسيك، فضلا عن احترامنا للتعهدات والالتزامات الدولية، بلدي على اتخاذ تدابير دبلوماسية ثنائية، بالإضافة إلى تلك المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولهذه الحالة أيضا تداعيات خطيرة على فعالية نظام عدم الانتشار ونزع السلاح وعلى الحجج التي تُساق لتبرير استخدام الأسلحة ووجود أسلحة الدمار الشامل، بوصفها ضمانا لأمن البعض على حساب الأمن العالمي.

وإلى جانب الخطر الذي يشكله هذا التوتر المتصاعد، فإنه يؤجج أيضا الانتقادات لأهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وكما قال لويس فيدغاراي كاسو، وزير خارجية بلدي، في الأسبوع الماضي خلال المناقشة الرفيعة المستوى (انظر A/72/PV.12)، فإنه ما من شك في أن الأسئلة المثارة حول فعالية تعددية الأطراف تمثل أحد أكبر التحديات في عصرنا. وفي نهاية المطاف، فإن بيئة كهذه ينبغي أن تنشط تصميم المجتمع الدولي على تحسين الظروف المعيشية للجميع، بوصف ذلك الهدف النهائي للأمم المتحدة. ومن ثم، فإننا نرحب بالاقتناع المتزايد بالحاجة إلى إصلاح المنظمة وضمان الإسراع في معالجة التحديات التي تؤثر على المجتمع المعاصر والسلام المستدام.

ونرحب بإيمان الأمين العام أنطونيو غوتيريش والدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا بأن الأمم المتحدة يجب أن تركز في عملها على منع نشوب النزاعات، وفقا للروح الأصلية لميثاق الأمم المتحدة، من أجل إنقاذ البشرية من ويلات الحرب. وكما أن المشاكل العالمية لا يمكن حلها باتخاذ تدابير انفرادية أو محلية، لا يمكننا أن نتوقع أن تستند الحوكمة العالمية القوية والمستدامة والسلمية إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو إلى الأسلحة، ناهيك عن أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة العشوائية الأثر. إن نزع السلاح أمر بالغ الأهمية في إنهاء النزاعات ومنع التوترات وبناء الثقة والاستقرار. وبعبارة أخرى، فإن نزع السلاح أمر ضروري لتحقيق السلام ويجب أن يظل مهمة حيوية للأمم المتحدة، وهي مهمة لا يجب أن نؤجلها أكثر من ذلك.

إن الخطر الكامن المتمثل في الأسلحة النووية في صميم شواغلنا، ويمثل نزع السلاح النووي مسألة عالقة في جدول أعمال الجمعية العامة. ومن المناسب تماما أن نطالب بالقضاء التام على هذه الأسلحة اللاإنسانية لضمان عدم استخدامها مرة أخرى من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، فُتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأظهرت المفاوضات التي جرت بشأنها رغبة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحقيقة أننا لا نعتقد أن الأسلحة النووية مشروعة، بالنظر إلى أثرها الإنساني. كما أن التفاوض على تلك المعاهدة مثال على قيمة تعددية الأطراف، وهو يبرهن على ضرورة مواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحاجة إلى تعزيز المعاهدات القائمة.

إننا نأسف لأنه بعد أكثر من ٢٠ عاما من فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. وتؤكد التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا قيمة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي، ولكن هناك حاجة ماسة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة وإلى قيام البلدان التي يلزم توقيعها أو تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ بذلك دون إبطاء.

وبالإضافة إلى التهديد النووي، لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتشير التقارير الأخيرة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وما ينطوي على ذلك من مخاطر بعد ٢٠ عاما من فتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبينما ينبغي أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الأسلحة التقليدية في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وكذلك قوة معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، التي مر٢٠ عاما على إبرامها، يجب أن نعترف أيضا بأنه ما زال يتعين على الأمم المتحدة القيام بالكثير لمنع المعاناة التي تسببها الأسلحة التقليدية التي تُستخدم يوميا لارتكاب أعمال عنف. فلا تزال هذه الأسلحة العشوائية الأثر تُستخدم ضد المدنيين. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تُستخدم في ما يقرب من نصف جميع حالات الوفاة جراء العنف في كل أنحاء العالم، ولا تزال تحصد الأرواح وتؤجج النزاعات الإقليمية وتدعم الجريمة المنظمة.

إن فعالية مراقبة جميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي تمثل ضرورة إنسانية وشرطا من شروط تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، يجب على الأمم المتحدة الاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف الصكوك الدولية بشأن الأسلحة الدولية ومنع تسريب الأسلحة إلى الاتجار غير المشروع من أجل الوفاء بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن البيئة المثيرة القلق التي نبدأ عملنا فيها لا تترك لنا أي مجال للتهاون. بل ينبغي أن تشجعنا على المضي قدما نحو إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما.

السيدة باومان (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن ألمانيا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم ألمانيا الكامل لعملكم.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

إن تحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لألمانيا. ولكننا، للأسف، شهدنا زيادة في عدد الأزمات والنزاعات وزيادة في التوترات خلال السنوات القليلة الماضية، ليس في أوروبا فحسب، بل وفي الشرق الأوسط أيضا، حيث ما برحت تنتهك حرمة عدم استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتقوم كوريا الشمالية بتطوير برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية لديها، في تحد للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن. إن ما تضطلع به من أنشطة غير مشروعة لا يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة فحسب، بل وللأمن العالمي ككل. ونحث كوريا الشمالية بقوة على الامتناع عن القيام بالمزيد من الإجراءات الاستفزازية التي يحظرها مجلس الأمن وإبداء الاستعداد للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتؤيد ألمانيا جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لفرض نظام جزاءات أقوى على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدعو جميع الدول إلى التقيد التام بواجباتها الناشئة عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتوضح خطة العمل الشاملة المشتركة، المبرمة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران في ٢٠١٥، أنه

يمكن تسوية أزمة الانتشار النووي الوشيكة بالوسائل الدبلوماسية، وعلى أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شريطة توافر الإرادة السياسية. وتخضع إيران اليوم لأقوى نظام تحقق ورصد في العالم. ونشعر بالارتياح إزاء تأكيد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تتصرف الآن امتثالا لالتزاماتها.

وينبغي لنا الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض للخطر التقدم المحرز حتى الآن. بل ينبغي لنا أن نستثمر جهودنا في ضمان التنفيذ الكامل والدقيق لخطة العمل الشاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا أردنا مواصلة تسوية الأزمات الأخرى بالوسائل الدبلوماسية، علينا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل الوفاء بالتزاماتنا الناشئة عن الاتفاقات التي انضممنا إليها. وفي هذا الصدد، فإن كفالة استمرار النجاح تمثل أولوية قصوى بالنسبة لألمانيا. وندعو جميع الدول إلى الامتثال لجميع الأحكام الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي أوقات النزاعات المتعددة والتوترات المتزايدة، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح، وبناء الثقة، والشفافية. وعلينا أن نعزز الهيكل القائم، بدلا من انتهاك المعايير القائمة والتحايل عليها. وينطبق ذلك بوجه خاص على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وهي في صميم الأمن الأوروبي. وفي هذا الصدد، ترحب ألمانيا بمحادثات الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا. ومن المهم أن تجلس الدولتان الحائزتان لأكبر عدد من الأسلحة النووية على الطاولة لتوضيح المسائل المفتوحة فيما يتعلق بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وأن تسيران نحو مزيد من التخفيضات في ترساناتهما النووية. كما سيكون تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في صالحنا، حيث إنه سيسهم في تحقيق الأمن الأوروبي.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف تتشاطره الأغلبية الساحقة من الدول. وما برحت ألمانيا تؤيد اتباع نهج عملي تدريجي يرمي إلى تهيئة الظروف التي تسمح بتخفيض الأسلحة النووية بصورة مستمرة، وسنواصل ذلك. وبالنسبة لألمانيا، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث ذات الأهمية المتكافئة، تمثل الركيزة التي لا غنى عنها لهيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. وستبذل ألمانيا، جنبا إلى جنب مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قصارى جهودها لتعزيز عملية الاستعراض الجارية وقيمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها. وهذا يعني أننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى آليات تحقق قوية وتدابير واقعية لنزع السلاح، بدلا من مجرد إعلانات النوايا الحسنة. وعلاوة على ذلك، فإن ما نحتاج إليه هو الالتزام والوحدة حول المبادئ الحالية، وليس خطا فاصلا آخر.

ولهذه الأسباب، تشجع ألمانيا البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويساعد فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى على زيادة توضيح الخيارات التي ينبغي التفاوض بشأنها في نهاية المطاف. وفي هذه المرحلة، نود أن نشكر كندا على التوجيه الناجح لهذه العملية، التي يمكنها أن تعول على دعمنا المتواصل بوصفنا أحد مقدمي قرار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية العام الماضي.

كما ترى ألمانيا ميزة في دعم القيام بعملية فيما يتعلق بالتفاوض على ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا. ونحن مقتنعون بأن هذه التدابير تمثل أداة قيمة لزيادة عدم الانتشار، وأنها خطوة عملية نحو التحرك في اتجاه عالم خال من الأسلحة النووية.

وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، على نحو ما أشارت إليه تقارير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعرب عن اقتناعنا القوي بأن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يحاسبوا. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع

بمسؤولية خاصة استنادا إلى نتائج آلية التحقيق المشتركة. وتدعو ألمانيا سورية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب معاناة بشرية هائلة. ونحن بحاجة إلى تعزيز بناء قدرات المؤسسات الوطنية المختصة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وخاصة في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات – لمساعدتها على زيادة قدرتها على السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومخزونات الذخيرة، والتحويلات. وقد بدأت ألمانيا مجموعة كاملة من المشاريع للتصدي لتلك التحديات على أرض الواقع. وفي إطار عملية مجموعة الدول السبع، فإننا نعمل مع الاتحاد الأفريقي لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الكبرى. وفي مشاركة تمت مؤخرا، ساعد خبراء نزع السلاح الألمان بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في تدمير الأسلحة التي استخدمتها عصابات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

وأود أيضا أن أذكر مسألة ناشئة بالغة الأهمية، وهي منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونظرا للزيادة في معدل التقدم التكنولوجي، فقد حان الوقت أخيرا للتصدي لهذه المسألة. ونحن نرى أن هناك حاجة قوية إلى مناقشة المبادئ التوجيهية بشأن السياسات وأفضل الممارسات الرامية إلى ضمان امتثال نظم الأسلحة في المستقبل بشكل تام للقانون الدولي. ونتطلع إلى الإسهام بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد باروس ميليت (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم في هذه الدورة. وبالمثل، نود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونحن ملتزمون تماما بتقديم مساهمة نشطة وإيجابية لنتائج مداولاتنا.

تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل إكوادور، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أود الآن أن أضيف بعض الملاحظات باسم وفد شيلي.

تعتقد شيلي اعتقادا راسخا بأن من الممكن التعايش في عالم خال من الأسلحة النووية، وبأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من دون اللجوء إلى الردع النووي حتمية أخلاقية وهدف من الممكن تحقيقه، ويتماشى مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. هذا أمر ملح جدا في البيئة الدولية الراهنة، التي هزتها التهديدات الأخيرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

في ذلك السياق، نؤكد مجددا إدانتنا للتجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر وإطلاقها قذيفة تسيارية في ١٤ أيلول/سبتمبر، الإطلاق الثاني هذا العام، على الأراضي اليابانية، والذي من دون شك يشكل عملا خطيرا آخر من أعمال الاستفزاز التي تتهدد الأمن والسلم الدوليين، ويمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن التزام شيلي بنزع السلاح وعدم الانتشار. واضح. ولهذا السبب، وقّع رئيس جمهورية شيلي، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، وكان ثالث قائد يفعل ذلك، تلك الفئة الأخيرة من أسلحة الدمار الشامل التي يحظرها صراحة صك ملزم قانونا. إن المعاهدة مسار واعد لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وتعزز وتكمل البنيان القانوني الحالي بشأن المسألة.

نؤكد مجددا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنسبة لشيلي، بمثابة حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونشدد على أهمية تحقيق عالميتها والتنفيذ المتوازن للركائز

الأساسية الثلاث، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمي. نحن نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتحرك نحو القضاء التام على هذه الأسلحة، والتنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الثلاث عشرة نحو نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

تؤكد شيلي من جديد التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحيازة أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى إدانة الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية في جميع الظروف، نحض جميع الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بغية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

أننا ندرك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر يشكل آفة ذات آثار مدمرة لا حصر لها. أنها تتجاوز مجال الأمن الدولي، ولها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وتفاقم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد الملايين من الناس. لذلك من الملح أن يحشد أعضاء المجتمع الدولي جهودهم للتصدي لهذا التحدي.

إن شيلي، إذ تسعى باستمرار لالتماس أفضل الطرق لحماية الناس، وحقوقهم وكرامتهم، عملت بهمة على تعزيز اتفاقية حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. والاتفاقية بالنسبة لشيلي، تبين أفضل تآزر بين القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. عندما نحن ترأسنا الاتفاقية في عام ٢٠١٦، شجعنا تعزيز تلك العلاقة الطيبة من منظور الأمن البشري. هذا الجهد جزء من الرغبة السياسية في تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥.

أود أن اختتم كلمتي بدعوة المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في التزامنا بتعبئة الإرادة السياسية لتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة اللازم للمضي قدما في قضايا نزع السلاح. وبوسعكم يا سيادة الرئيس، التعويل علينا في تقديم مساهمة إيجابية في أعمال اللجنة الأولى هذه السنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية.

(تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): ستسنح لنا الفرصة لتهنئتكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى أثناء الإدلاء ببيان الجمهورية العربية السورية. لقد أشارت المفوضة السامية لشؤون نزع السلاح في بيانها اليوم إلى بلدي، ومن دواعي أسفنا الاستماع إلى ما قالته، إذ أن ما قالته يعتبر استباقا لعمل ونتائج آلية التحقيق المشتركة. إن هذا النوع من البيانات يعتبر أداة للضغط على عمل الآلية والتأثير على نتائجها. وهذا أمر مرفوض.

إن محاولات التأثير على نتائج عمل آلية التحقيق المشتركة غير مرحب بها وغير مناسب من قبل المفوضة السامية والمنصب الذي تحتله في هذه المنظمة، خاصة أن آلية التحقيق المشتركة أُنشئت لكي تعمل على أساس المصداقية والموضوعية والشفافية والنزاهة.

أرسل وفد بلادي مئات الرسائل إلى مجلس الأمن والمفوضة السامية لشؤون نزع السلاح وآلية التحقيق المشتركة ولجان مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب. تثبت هذه الرسالة وتبرهن على حصول وامتلاك وتخزين الجماعات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيمي داعش وجبهة النصر الإرهابيين والتنظيمات المرتبطة بهما، للمواد الكيميائية السامة واستخدامها لهذه المواد كسلاح ضد المدنيين والعسكريين في بلادي. لقد قدمت بلادي، سورية، أنواع التعاون كافة لآلية التحقيق المشتركة خلال العديد من الزيارات التي قامت بها الآلية إلى سوريا. وقد وافقت حكومة بلادي على الزيارة التي ستقوم بها الآلية في وقت قريب لاستكمال ولايتها المنوطة بها في التحقيق.

إن هذا الموقف من الممثل السامي يؤكد مشاغلنا الجدية من وجود قراءة استنتاجية مسبقة تخالف الولاية المناطة بالآلية. وهي الولاية التي يفترض أن تحترم معايير النزاهة والشفافية والموضوعية والمهنية. إن استباق الممثل السامي لشؤون نزع السلاح نتائج التحقيقات التي تجريها الآلية يضعها في خانة من يخلط الأوراق لصالح فبركة اتهامات جاهزة مسبقا ضد حكومة بلدي. الأمر الذي يساعد المجموعات الإرهابية المسلحة والحكومات التي ترعاها على الاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والعسكريين في بلدي.

إن ما ورد في بيان النرويج بالنيابة عن مجموعة دول شمال أوروبا هو جزء من موقف وسياسات منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي القائمة على أساس تدمير البنى التحتية في بلدي ومساعدة الجماعات الإرهابية المسلحة بكافة أنواع المساعدة المباشرة وغير المباشرة إضافة إلى مهاجمة قواعد الجيش العربي السوري وحلفائه الذين يقاتلون الإرهابيين. علاوة على ذلك قتل الآلاف من المدنيين في سورية، بما في ذلك تدمير مدارس للصم والبكم في الرقة.

وكما هي عادتهم في الاتحاد الأوروبي، فإنهم يقومون بتوجيه الاتهامات الكاذبة إلى كل من لا يكون تابعا لهم. ونحن نستغرب ما ورد في بيان الاتحاد الأوروبي الذي زودت بعض الدول الأعضاء فيه الجماعات الإرهابية وبالأخص داعش وجبهة النصرة بمواد كيميائية سامة. لكي تستخدمها هذه الجماعات الإرهابية في سورية. كما نستغرب دعوة الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، بينما تقوم العديد من الدول الأعضاء فيه بنقل الأسلحة والمعدات إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. لقد أضحت مطارات بعض دول الاتحاد الأوروبي مركزا هاما لتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة الموجودة في بلدي بالأسلحة والذخائر والمعدات.

نستغرب الدعوات التي وجهتها ممثلة ألمانيا. إذ أن بلدها في خرق فاضح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك باحتوائها أسلحة نووية على أراضيها. علاوة على ذلك تزويدها لإسرائيل غير المنضمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغواصات قادرة على حمل وإطلاق الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أذكر الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق غدا، الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. لذلك آمل أن تتمكن جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة، من إدراج أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.